أنماط الجريمة بين اللاجئين والمقيمين والعوامل المؤدية لها في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (٢٠١١-٢٠٢١)

إعداد

أ/ "محمد حمزة" عصمت يوسف العزيزي

طالب دكتوراة، تخصص علم الجريمة- قسم علم الاجتماع-

جامعة مؤتة- الأردن

د/ ولاء عبد الفتاح الصرايرة

أستاذ مشارك- قسم علم الاجتماع- جامعة مؤتة- الأردن

أنماط الجريمة بين اللاجئين والمقيمين والعوامل المؤدية لها في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (٢٠١١-٢٠٢١)

أ/ "محمد حمزة" عصمت يوسف العزيزي ود/ ولاء عبد الفتاح الصرايرة*

الملخص:

هدفت الدراسة تعرف الاتجاه العام لأنماط الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين في الأردن للفترة (٢٠١١-٢٠٢١م)، وتعرف عوامل ارتكاب الجرائم من قبل اللاجئين والمقيمين وتعدد أنماطها من وجهة نظر أصحاب الاختصاص من القضاة والمحامين في المجتمع الأردني. لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ووصف البيانات الجنائية والجنحوية للجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين للفترة (٢٠١١-٢٠٢١م). واتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة لجمع البيانات الخاصة بالعوامل المؤدية للجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين، وتكونت عينة الدراسة من (٤٤١) قاضياً ومحامياً. كشفت نتائج الدراسة عن وجود تباين في أعداد الجرائم الجنائية والجنحوية وفقاً لنمط الجريمة المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين للفترة (٢٠١١-٢٠٢١م)، مع وجود اتجاه عام لانخفاض أعداد الجرائم الجنائية والجنحوية، وأظهرت النتائج أن المستوى العام للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤدية لارتكاب اللاجئين والمقيمين للجرائم في المجتمع الأردني قد جاء متوسطاً بمتوسط حسابي (٣.٤٧٣). وبناءً على نتائج الدراسة تم صياغة عدد من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: أنماط الجرائم، اللاجئين، المقيمين، المجتمع الأردني.

* أ/ "**محمد حمزة" عصمت يوسف العزيزي:** طالب دكتوراة، تخصص علم الجريمة- قسم علم الاجتماع- جامعة مؤتة- الأردن.

د/ ولاء عبد الفتاح الصرايرة: أستاذ مشارك- قسم علم الاجتماع- جامعة مؤتة- الأردن.

Crime Patterns Among Refugees and Residents and the Factors Leading to it in Hashemite Kingdom of Jordan for the Period (2011-2021).

Abstract

The study aimed to identify the general trend of the patterns of crimes committed by refugees and residents in Jordan for the period (2011-2021), and to identify the factors of committing crimes by refugees and residents and the multiplicity of their patterns from the point of view of competent judges and lawyers in Jordanian society. To achieve the objectives of the study, the analytical descriptive method was used to analyze and describe the criminal and misdemeanor data of crimes committed by refugees and residents for the period (2011-2021). The study followed the sample social survey method to collect data on the factors leading to crimes committed by refugees and residents, and the study sample consisted of (441) judges and lawyers. The results of the study revealed a discrepancy in the numbers of criminal and misdemeanor crimes according to the pattern of crime committed by refugees and residents for the period (2011-2021), with a general trend of decreasing the numbers of criminal and misdemeanor crimes, and the results showed that the overall level of economic and social factors leading to the commission of crimes by refugees and residents in Jordanian society came on average with an arithmetic mean (3.473). Based on the results of the study, a number of recommendations were formulated.

Keywords: Crime Patterns, Refugees, Residents, Jordanian Society.

مقدمة:

ترتبط معدلات الجريمة في المجتمع ارتباطاً قوياً بالحركات السكانية والتغيرات الديموغرافية، والتحولات السياسية والاقتصادية التي تمر بها معظم المجتمعات، والجريمة كظاهرة إجتماعية عاصرت المجتمعات الإنسانية قديمها وحاضرها وما زالت تشغل المختصين في العلوم الجنائية والمفكرين للوقاية منها والحد من تأثيرها السلبي على أفراد المجتمعات.

والمجتمع الأردني أصبح يواجه التنامي والزيادة في معدلات الجرائم وتعدد أنماطها، والتي جاءت نتيجة للتغيرات العميقة التي أصابت النسق الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتكنولوجي في المجتمع، وكذلك الهجرات السكانية القسرية المتتالية من الدول المجاورة للملكة، بالإضافة إلى تبني الحكومات الأردنية تنفيذ مشاريع التنمية الشاملة في القطاعات الخدمية والتي تتطلب وفود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة للعمل (قرباع، ٢٠١٩).

وقد بينت الإحصائيات الرسمية أن المملكة قد استقبلت أعداد كبيرة من اللاجئين من الدول المجاورة، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من الوافدين للمملكة للعمل، والذين بلغت نسبتهم ٣١.٢% من عدد السكان والبالغ نحو ٩.٥ مليون نسمة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٥)، وتفيد الاحصائيات الدولية الصادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين UNHCR إلى أن المملكة تحتضن ثاني أكبر نسبة في العالم من حيث عدد اللاجئين مقارنةً مع عدد المواطنين، حيث أن واحداً من بين ثلاثة من السكان هو من غير الأردنيين، وكذلك تحتل المملكة الترتيب الخامس كأكبر دولة في العالم من حيث القيمة المطلقة لأعداد المهاجرين واللاجئين بالتناسب مع عدد السكان (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٠).

ومن الطبيعي أن هؤلاء اللاجئين والمهجرين لديهم قيمهم وعاداتهم الخاصة بهم، وكذلك يواجهون مشكلات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتي قد تدفعهم لارتكاب الجرائم، ووفقا لذلك فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد أنماط الجرائم التي يتم ارتكابها من قبل اللاجئين والمقيمين في المملكة في الفترة (٢٠١١–٢٠٢٠م). وكذلك محاولة الكشف عن العوامل الدافعة لارتكابهم للجريمة وتعدد أنماطها من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

على الرغم من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأردن؛ إلا أنه يلتزم بسياسة الباب المفتوح لاستقبال الحالات الإنسانية من دول الجوار التي تبحث عن ملجئ آمن بعيداً عن العنف والاضطهاد، وذلك التزاماً من موقفها الداعم للقضايا الإنسانية في المنطقة. إن توافد المهاجرين واللاجئين للمملكة وبأعداد كبيرة يشكل أحد أهم التداعيات الأمنية الداخلية للمملكة، والتي أفرزتها التطورات على الساحة السياسية،

والتي كان لها آثارها الأمنية على الأردن، فبالرغم من انخفاض أعداد الجرائم في عام ٢٠٢١ والتي بلغت (٢٠٩٩١) جريمة مقارنة (٢٢١٨٧) جريمة عام ٢٠٢٠م و(٢٦٢٣٣) جريمة في عام ٢٠١٩م، إلا أن المملكة ما زالت تواجه العديد من المهددات الأمنية التي أفرزتها الهجرات على المملكة، والمتتبع لأعداد الجرائم حسب أنماطها الرئيسة، يلاحظ إن هناك تباين في أعدادها حسب نمط الجريمة، فقد أوضح التقرير الإحصائي الجنائي الأعداد المتباينة للجريمة بكافة أنماطها خلال (١٠) سنوات الأخيرة، والتي شكلت جرائم الأجانب من اللاجئين والمقيمين من أفراد العمالة الوافدة ما نسبته ١٤.١٥% منها. وفيما يخص موضوع الدراسة، فقد أشارت التقارير أن مستوى الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين والوافدين تشهد زيادة في أعدادها وتعدد في أنماطها في السنوات الأخيرة، حيث بلغ العدد الإجمالي للجرائم الجنائية للفترة (٢٠١١ -٢٠٢١م) نحو (٩٨٥٥) جريمة بمعدل (٨٩٠) جريمة سنوياً، أما الجرائم الجنحوية فبلغت (٢٤٤٢٦) جنحة بمعدل (٢٢٢٥) جنحة سنوياً، والتي تم ارتكابها من قبل (٤١٦٢٠) لاجئ ومقيم في المملكة (مديرية الأمن العام، ٢٠٢٢).

وبناءً عليه، تتمحور المشكلة البحثية للدراسة في الإجابة عن السؤالين التاليين:

١) ما الاتجاه العام لأنماط الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة من قبل الأجانب من اللاجئين والمقيمين في المملكة للفترة (٢٠١١-٢٠٢١م)؟
٢) ما العوامل الدافعة لارتكاب الجرائم من قبل اللاجئين والمقيمين وتعدد أنماطها من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في المجالين النظري والتطبيقي فيما يلي:

أولاً- الأهمية النظرية:

١) تتناول الدراسة قضية هامة تمس الأمن المجتمعي، وتستدعي فهما صحيحاً للأبعاد الأمنية لأنماط الجرائم المرتكبة من اللاجئين والمقيمين، ومعالجتها بأسس علمية تسهم في الوقاية منها والحد من تداعياتها.
٢) تسهم الدراسة في توفير معلومات وبيانات تفصيلية لأنماط الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة من اللاجئين والمقيمين في المجتمع الأردني.
٣) تدعم هذه الدراسة الباحثين والدارسين في المراكز البحثية والجامعات لتغطية النقص في الدراسات الحديثة حول أنماط الجرائم المرتكبة من اللاجئين والمقيمين في المجتمع الأردني.

٤) تسهم الدراسة في دعم القرارات الأمنية المتعلقة بأساليب الوقاية من الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين من العمالة الوافدة في المجتمع الأردني.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق ما يلي:

١) الكشف عن الاتجاه العام لأنماط الجرائم الجنائية والجنحوية في المملكة والمرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين للفترة (٢٠١١-٢٠٢١م).

٢) تعرف العوامل الدافعة لارتكاب الجرائم من قبل اللاجئين والمقيمين وتعدد أنماطها في المجتمع الأردني.

مفاهيم الدراسة الإجرائية:

- **اللاجئين:** يعرف اللاجئين إجرائياً بأنهم الأفراد من المهاجرين والذين قدموا من الدول المجاورة إلى المملكة اضطرارياً بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة والحصول على الحماية من الاضطهاد أو الإرهاب أو الاعتقال أو التعرض للقتل في دولتهم الأصل لأسباب سياسية أو دينية أو عقائدية أو عنصرية.
- **المقيمين:** يعرف المقيمين إجرائيا بأنهم الأفراد من العمالة الوافدة وأسرهم الذين قدموا بقصد العمل إلى المملكة ويقيمون فيها بصورة دائمة أو مؤقتة وضمن إجراءات الاستقدام التي يتم تنظيمها من قبل وزارة العمل الأردنية.

أنماط الجريمة:

- **النمط:** يشير مفهوم النمط إلى عملية الفرز والتحديد لأنواع الجرائم الجنائية والجنحوية التي يتم ارتكابها من قبل اللاجئين أو المقيمين من العمالة الوافدة في الأردن، وذلك بهدف سهولة الفهم والتفسير وتحليل عوامل تشكيل النمط.
- **الجريمة:** تعرف الجريمة بأنها السلوكيات أو الأعمال المخالفة لأحكام قانون العقوبات المعمول به في المملكة؛ والتي يتم ارتكابها من قبل اللاجئين أو المقيمين في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، ويترتب على القيام بها قانونياً عقوبة جزائية أو تدبير احترازي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعود الجذور التاريخية لطبيعة العلاقة بين الهجرات السكانية والجريمة بأنماطها المتعددة إلى بدايات القرن العشرين، عندما كان هناك تدفقا كبيراً للمهاجرين المضطهدين من دول أوروبا، وكندا، وأمريكا الجنوبية إلى الولايات الأمريكية، وقد تولدت هذه العلاقة عندما شعر السكان الوطنيين في المناطق التي استقبلت الموجات الكبيرة من المهاجرين؛ الزيادة في مستوى المشكلات الأمنية في تلك المناطق، والزيادة في مستوى المشكلات الاجتماعية والتنامي

المستمر في أعداد الجرائم (Mears, 2001)، وأشارت دراسة (Lynch, & Simon, 2007) أن المستويات الاقتصادية المتدنية تلعب دوراً كبيراً في دفع اللاجئين إلى ارتكاب الجريمة، وقد أشار عالم الاجتماع سذرلاند (Sutherland, 1927) أن الفرد يتأثر بالثقافات المحيطة به، وأن المواطنين في المناطق المهاجر إليها عادة لديهم المشاعر العدائية ضد المهاجرين.

وحظيت دراسة العلاقة بين المهاجرين والجريمة باهتمام عدد من العلماء من واضعي السياسة الجنائية، والإعلام، ومدى ملائمة السياسات والتوجهات الأمنية التي تستهدف خفض معدلات الجريمة (Martinez et al, 2010) وقد تبلورت العلاقة بين المهاجرين والجريمة في كثير من المناطق التي تستقبل أعداد كبيرة من المهاجرين، وقد لعبت التغطية الإعلامية لأنماط الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين والأقليات العرقية تأثير قوي على الرأي العام، وتشير البحوث الدولية أن هناك نسبة مرتفعة من المهاجرين يرتكبون جرائم أكثر من المواطنين (Sikich & Simon, 2007).

وأشارت دراسة (Lynch & Simon, 2007) أن مستوى الجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين في أمريكا وكندا هو أقل من جرائم المواطنين الأصليين، وقد عللت الدراسة ذلك إلى أن الدول التي استقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين عملت على دمجهم ثقافيا واجتماعياً في المجتمع، كما أشارت دراسة (Rattner, 2007) إلى أن الأثنية Ethnicity تلعب دوراً في ارتكاب الجريمة، وأظهرت دراسة (Siegel & Bovenlerl,2007) أن المضطهدين من المهاجرين للدول المنخفضة في هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ هم المسؤولين عن ارتكاب معظم الجرائم المنظمة.

من العرض السابق للدراسات والتفسيرات السوسيولوجية للعلاقة بين الهجرة والجريمة؛ يتضح وجود اختلاف في نتائج هذه الدراسات، وفي المجمل يمكن القول أن جرائم المهاجرين من الجنسيات المختلفة ترتبط بالعوامل الداخلية للدول المهاجر إليها، وأن اضطرار هؤلاء للاستقرار في المناطق الفقيرة تعرضهم إلى الكثير من المشكلات كالحرمان الاقتصادي، والتناقض الثقافي، وتقترح الدراسات أن ارتباط أو الصلة بين الهجرة والجريمة يرتبط بالخصائص الثقافية والاجتماعية للسكان في الدول المهاجر إليها.

العمالة الوافدة في الأردن:

بالرغم من الإصلاحات التي طرأت على سوق العمل الأردني؛ إلا أنه ما زال الكثير من القضايا والمشكلات المتشعبة والاختلالات الذي يعاني منها، حيث تُعد المملكة من الدول

المستوردة للعمالة الوافدة بالرغم من الزيادة المضطردة في معدلات البطالة بين الشباب الأردني القادر على العمل في مختلف قطاعات العمل المتوفرة.

وقد حاولت الحكومة الأردنية خفض أعداد العمالة الوافدة من خلال عمليات إحلال العمالة المحلية؛ إلا أن أعداد العمالة الوافدة ما زالت ضمن معدلاتها المعتادة في الفترة (٢٠١١–٢٠٢١)، فقد بلغ عدد العمالة الوافدة في عام ٢٠١١م نحو (٢٨٠٥٦٣) وارتفع إلى نحو (٣١٥٠٤٥) عام ٢٠١٥م، والى (٣٤٨٧٣٦) عام ٢٠١٩م، وانخفض إلى (٢٢١٨٣٣) عام ٢٠٢٠م بسبب جائحة كورونا، وعاد إلى الارتفاع إلى (٣٣٣٢٨٣) عام ٢٠٢١م (وزارة العمل، ٢٠٢٢).

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة:

حاولت الدراسة الاستفادة من الأطر النظرية لفهم أعمق وأشمل لموضوع الدراسة، حيث تم استعراض العديد من الاتجاهات النظرية التي من خلالها يمكن تفسير وفهم أنماط الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين من العمالة الوافدة والعوامل المؤدية لها، وقد استند التحليل النظري في الدراسة الحالية، على ما يلي:

١–تتأثر أنماط الجرائم ومعدلات ارتكابها بمجموعة من العوامل المتداخلة، وتحديد مدى تأثير هذه العوامل أمر هام للتعرف على أكثر العوامل أكثر تأثيراً.

٢–هناك أربعة مستويات لتحليل جرائم اللاجئين والمقيمين تسير من النطاق الضيق إلى النطاق الأكبر.

٣–إن حجم جرائم اللاجئين والمقيمين يعكس ما يسود المجتمع ككل من جرائم سواء على مستوى الأفراد والمؤسسات أو البناء الاجتماعي ككل. ووفقا لذلك اهتمت الدراسة بعرض أهم الأطر النظرية التي يمكن من خلالها التفسير النظري لموضوع الدراسة، وبالشكل التالي:

أولاً– نظرية الضغوط العامة:

تعد نظرية الضغوط العامة "روبرت اجنيو" تعديلاً لنظرية الانومي، فقد أكد "دوركايم" على أهمية الضغوط التي تشكلها البنى الاجتماعية على الأفراد والتي تدفعهم لارتكاب الجريمة (البداينة والخرشة، ٢٠١٣) وقد وضح "اجنيو" في هذه النظرية أن الجريمة ما هي إلا نوع من التكيف مع الضغوط الاجتماعية التي يواجهها الأفراد خلال حياتهم اليومية لتحقيق أهدافهم (Siegel, 2003). وتتبلور أفكار نظرية الضغوط العامة في أن الجريمة ناتجة عن الشعور بالإحباطات الناجمة عن الضغوط، لذا فإن ارتكاب الجريمة هو انعكاس لأسلوب مواجهة الفرد للضغوط (Ageno et al, 2003). وتبعا لهذه النظرية فإن الضغوط التي يتعرض لها اللاجئين أو المقيمين قد تدفع بهم إلى ارتكاب الجريمة.

ثانياً- نظرية الصراع الثقافي:

أكد "تورستن سيلين" "Sellin" على تنازع الثقافات في تكوين الظاهرة الإجرامية (Sellin 1975,)، ووفقاً لنظرية الصراع الثقافي فإن تعدد ثقافات المهاجرين يدفع إلى ارتكاب الجرائم وتعدد أنماطها، حيث تؤكد هذه النظرية على أن الاختلاف في أنماط الجريمة بين الجماعات، والتجمعات البشرية ما هو إلا انعكاس للتباين بين الأفراد والجماعات الأولية التي تنتمي إليها.

ثالثاً- نظرية الإحباط:

يمكن من خلال نظرية الإحباط تفسير جرائم اللاجئين والمقيمين بالنظر إلى معاناتهم وشعورهم الواضح بالإحباط والحرمان، وبالتالي شعورهم بالخطر والتهديد لعدم قدرتهم على تحقيق أهدافهم بالوسائل المشروعة المتاحة لهم، مما يستثير في نفوسهم رغبة ارتكاب الجريمة؛ بهدف التعويض عن الشعور بالإحباط (الوريكات، ٢٠١٣).

ووفقاً لهذه النظرية فهناك عدة عوامل يمكن أن تتحكم في قوة العلاقة بين مشاعر الإحباط والجريمة، وهي: قوة الاستثارة، ومستوى الردع لارتكاب الفعل الإجرامي، وأخيراً الإزاحة وتوجيه العدوان عن مصدر الإحباط (الحسن، ٢٠١٠). وأشار (الحوارني، ٢٠٠٧) إلى أن الشعور بالإحباط لدى الأفراد يأتي من عدم قدرتهم على الشعور بالأمن الاقتصادي والاجتماعي والذي يعني الاستقلال الذاتي، وأشار (العمرو، ٢٠٠١) أن الشعور بالإحباط يولد أفكاراً منحرفة تدفع الفرد لارتكاب الجريمة.

رابعاً- النظرية البنائية الوظيفية:

من أبرز النظريات الاجتماعية التي يمكن أن تساعد في تفسير موضوع الدراسة النظرية البنائية الوظيفية، حيث تؤكد في مبادئها على أن الجريمة في المجتمع وتعدد أنماطها يعد انعكاساً لوجود خلل في البناء الاجتماعي والوظائف والقيم التي تسود المجتمع، هذا الخلل يقود إلى عدم قدرة بعض الأفراد والجماعات على تحقيق أهدافهم بالطرق التي حددتها الأنساق الاجتماعية مما يدفعهم إلى التحول إلى الطرق غير المشروعة لتحقيقها، فالأشخاص الذين يسعون إلى الحصول على الثروة الكبيرة، أو المكانة الاجتماعية المرموقة من خلال الطرق المشروعة، ولا يتمكنون من ذلك فإنهم يلجئون إلى أساليب وسلوكيات غير مشروعة مثل ارتكاب الجرائم المالية كاللجوء إلى السرقة والسلب والاحتيال ويمكن أن تصل إلى القتل أحياناً (الوريكات، ٢٠١٣). ويشير (Merton, 1961) أن الجريمة تحدث عندما يحصل تعارض بين الأهداف والطرق المشروعة لتحقيقها، فالجرائم التي يتم ارتكابها من قبل اللاجئين والمقيمين من العمالة الوافدة تنبع من عدم قدرتهم على تحقيق الأهداف والطموحات، وعند فشل الأفراد أو

الجماعات في الوصول إلى تلك الأهداف؛ فإنهم قد يسعون بكل الوسائل غير المشروعة لتحقيقها مما يرفع من معدلات الانحرافات السلوكية والجريمة في المجتمع.

وتسهم نظرية التعلم الاجتماعي في التفسير النظري لموضوع الدراسة؛ إذ يشير العالم "تارد" Gabriel Tarde (١٨٤٣–١٩٠٤) أن السلوك الإجرامي يتعلمه الفرد عن طريق الاختلاط بالأفراد والجماعات عن طريق المحاكاة والتقليد (Berkowitz, 1980). وقد أيده في هذه الآراء العالمين سذرلاند ودونالد كريسي ,(Sutherland & Cresey, 1974) اللذان أكدا على عملية تعلم السلوك الإجرامي من خلال التفاعل والاتصال خصوصاً في الجماعات الأولية والتي تمتاز بكثافة الاتصال من جهة والاتصال المباشر من جهة أخرى.

الدراسات السابقة وذات الصلة:

يتناول الجزء التالي من الدراسة، مجمل للدراسات العربية والأجنبية وذات الصلة التي بحثت في موضوعها، وترتيبها تنازليا وفقا لتاريخ نشرها:

- دراسة (ابن أحمد، ٢٠١٨) والتي هدفت الكشف عن خصائص مرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة، وتعرف أنماط الجرائم المرتكبة من قبلهم، وتعرف أهم العوامل الدافعة لارتكاب الجريمة، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، من خلال تطبيق استبانة على عينة من (٢٣٠) أجنبياً من نزلاء سجن "الملز" وإصلاحية "الحائر" في مدينة الرياض، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، والتي منها أن الجرائم الأخلاقية، وجرائم السرقة، وجرائم ترويج المخدرات، وتعاطي المسكرات هي من أكثر أنماط الجرائم شيوعا التي يتم ارتكابها.
- وأجرى (الطراونة، ٢٠١٧) دراسة ميدانية هدفت بشكل رئيس تعرف الآثار المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء، لتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد اعتمد الباحث على المنهج المسحي التحليلي، واستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات، وقد تكونت العينة الدراسية من (٣٥٣) من العاملين في مختلف الأقسام التابعة للمفوضية السامية للاجئين، أظهرت النتائج أن المستوى العام للمشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار قد جاءت مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.79)، وأن مستوى مساهمة اللاجئين في انتشار الجرائم جاء بدرجة مرتفعة.
- أما دراسة (المهيرات، ٢٠١٧) فهدفت إلى التقصي والبحث في آثار اللجوء السوري في مخيم الزعتري على الأمن المجتمعي في الأردن، لتحقيق الأهداف تم الاعتماد على المنهجي المسحي باستخدام أداة الاستبيان، التي تم تطبيقها على عينة دراسية مكونة من (٨٥) أخصائي اجتماعي من العاملين في مخيم الزعتري. وتوصلت الدراسة إلى أن الآثار الأمنية

جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية، تلاها في الترتيب الثاني الأثار الاقتصادية، وأخيرا الآثار الاجتماعية.

- وهدفت دراسة (الدوحاني، ٢٠١٧) تعرف تأثير العمالة الوافدة على التزايد في معدلات الجريمة في سلطنة عمان، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المسحي، واستخدام الاستبيان لجمع البيانات والتي تم تطبيقها على عينة مكونة من (١٥٣) عضو هيئة تدريس، توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائياً للعمالة الوافدة على ارتكاب مختلف أنماط الجريمة في المجتمع العُماني، وأن من أكثر الجرائم التي يتم ارتكابها تتمثل في جرائم السرقات الجنائية والجنحوية، وجرائم الاحتيال، وأعمال السطو المسلح.
- وأجرى (الشياب، ٢٠١٦) دراسة هدفت الكشف عن أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني، اعتمدت الدِّراسة لتحقيق هدفها على المنهج الوصفي، والاعتماد على المعلومات والبيانات الصادرة عن الجهات الأمنية، والهيئات الدولية والمحلية التي تعنى بشؤون اللاجئين في الأردن، وقد تكونت عينة الدِّراسة من (٢٧٣) نزيل من اللاجئين السوريين من مرتكبي الجريمة. كشفت النتائج أن نمط الجرائم المالية من أكثر أنماط الجرائم، تلاها الجرائم ضد النظام العام، والجرائم المخلة بالآداب.
- دراسة مارتي وميكاو جيل وآخرون (Martti and Mikko, 2020) وهدفت هذه الدراسة تعرف معدلات الجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين لدولتي النرويج وفنلندا وطبيعة هذه الجرائم، وحاولت الدراسة التحقق من طبيعة العلاقة بين أعداد الجرائم والزيادة في معدلات الجريمة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠م، كشفت النتائج عن وجود زيادة في أعداد الجرائم مع الزيادة في أعداد المهاجرين، ووجود تشابهًا كبيرًا في أنماط معدلات الجريمة لمجموعات المهاجرين في دولة النرويج مقارنة مع الدول الأوروبية. ووجدت الدراسة أن أنماط الجرائم ترتبط بخصائص المهاجرين الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما الجرائم المالية وجرائم العنف.
- وأجرى سبنكوتش (Spenkuch, 2019) دراسة هدفت إلى معرفة فهم تصورات الأمريكيين نحو تأثير الهجرات البشرية على زيادة معدلات الجريمة في المجتمع الأمريكي، واعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة من دائرة الهجرة والجنسية الأمريكية التابعة لوزارة الأمن الداخلي، والاعتماد على والبيانات الخاصة بمؤشر الجريمة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، واعتمدت الدراسة على المقابلات الميدانية ومراجعة المسوح الميدانية واستطلاعات الرأي العام حول موضوع الدراسة، وقد تبين من نتائج هذه الدراسة أن ٧٣.٥ % من الأمريكيين

يؤيدون أن الهجرة تزيد من معدلات الجريمة، ويكون هذا التأثير أقوى بالنسبة للجرائم التي تهدف الحصول على المكاسب المالية، مثل جرائم السرقات المالية وسرقة السيارات، علاوة على ذلك، فقد تبين من نتائج هذه الدراسة أن التأثير يكون بدرجة أقوى للمهاجرين الذين لديهم مشكلات في العمل.

- وأجرى جينجن وآخرون (Jingying et al, 2019) دراسة هدفت إلى إجراء مقارنة بين أنماط الجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين القانونيين وغير القانونيين والجرائم المرتكبة من قبل المواطنين في الولايات المتحدة في الفترة (٢٠١٢–٢٠١٨). اعتمدت الدراسة على بيانات إدارة الأمن والسلامة العامة (CCH) وتبين من نتائج الدراسة أن المواطنين المولودين في الولايات المتحدة أكثر عرضة لارتكاب جرائم العنف والاتجار بالمخدرات بمقدار مرتين مقارنة بالمهاجرين القانونيين، وأكثر بثلاثة أضعاف مقارنة بالمهاجرين غير القانونيين.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من عرض الدراسات السابقة وذات الصلة يتضح أن معظم الدراسات قد تناولت ومن زوايا مختلفة أنماط الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين وعلاقتها ببعض المتغيرات، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة؛ بأنها تتناول الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين في الأردن للفترة (٢٠١١–٢٠٢١م) والعوامل المؤدية لها.

المنهجية والتصميم:

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام البيانات الجنائية والجنحوية الصادرة عن مديرية الأمن العام للفترة (٢٠١١–٢٠٢١م) في تحليل ووصف الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين في المملكة. واتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة لجمع البيانات الخاصة بالعوامل المؤدية للجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين في الأردن، واستخدام أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة من القضاة والمحامين من مختلف أقاليم المملكة، وتم استخدام أساليب الإحصاء التحليلي والوصفي في تحليل البيانات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتألف مجتمع الدراسة من القضاة والمحامين العاملين في الأردن، والبالغ عددهم الإجمالي نحو (١٠٩٨٥) قاضي ومحامي، والذين منهم (٩٤٥) قاضي، و(١٠٠٤٠) محامي (وزارة العدل، ٢٠٢٣).

عينة الدراسة:

تم اتباع أسلوب المسح الإلكتروني لأفراد مجتمع الدراسة، والاعتماد على هذه الطريقة للحصول على عينة احتمالية لا يقل عددها عن (٣٧٥) قاضي ومحامي وفقاً لجدول المعاينة الإحصائية لكيريسي ومورجان Krejcie & Morgan (1970)، وقد تم تطبيق الاستبانة على القضاة والمحامين بعد تحويلها إلى استبانة إلكترونية باستخدام برنامج جوجل فورم Google Form، حيث تم نشر الرابط الإلكتروني للاستبانة عبر الوسائل الاتصالية الخاصة بالقضاة والمحامين بالتعاون مع الدوائر المختصة في وزارة العدل ونقابة المحامين الأردني.

وبعد إجراء عملية النشر الإلكتروني للاستبانة، تم الحصول على ما مجموعة (٤٤١) رد إلكتروني، تمثل ما نسبته (٤.٠٢%) من مجتمع الدراسة الكلي. وقد شكل القضاة من عينة الدراسة ما نسبته (١٤.٧٤%)، ومن المحامين بنسبة (٨٥.٢٦%)، أما توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس فقد شكل الذكور (٧٦.٨٧%) ومن الإناث (٢٣.١٣%)، وشكل أفراد عينة الدراسة من إقليم الشمال ما نسبته (٢٣.١٣%) ومن إقليم الوسط بنسبة (٥٤.٦٥%) ومن إقليم الجنوب بنسبة (٢٢.٢٢%).

أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة خاصة لجمع الميدانية للدراسة، وذلك من خلال الخبرة المتأتية لدى الباحث من خلال مزاولته لمهنة المحاماة في المحاكم الأردنية، وبعد إجراء المسح المكتبي والاطلاع على العديد من البحوث والدراسات ذات الصلة، مثل دراسة (الطراونة، ٢٠١٧)، ودراسة (المهيرات، ٢٠١٧) ودراسة (الشياب، ٢٠١٦). وقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: يتضمَّن البيانات النوعية والوظيفية لعينة الدراسة.

الجزء الثاني: ويشمل على (٣٣) فقرة توزعت على (٣) مجالات رئيسة لقياس العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم من قبل اللاجئين والمقيمين وتعدد أنماطها في المجتمع الأردني.

اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة على ما يلي.

أ- الصدق الظاهري:

للتحقق من الصدق الظاهري "صدق المحكمين" لأداة الدراسة تم عرض "الاستبيان" في صورته الأولية على (١١) من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من تخصص علم الاجتماع وعلم النفس والحقوق من الجامعات الأردنية؛ وذلك لأخذ ملاحظاتهم وموافقتهم حول محتوى

الاستبانة، ومدى تحقيقها لأهداف الدراسة، وقد قدم أعضاء لجنة التحكيم آرائهم حول مدى انتماء ووضح الفقرات للمجالات التي وردت فيها وصلاحية الفقرات للتطبيق، وكذلك إجراء تعديل لصياغة فقرات المحاور بطريق أوضح وإدق، وإضافة بعض الفقرات الجديدة، وبناء على آراء لجنة التحكيم وملاحظاتهم وبنسبة إجماع (٨٠%)، تم إجراء تعديل لفقرات أداة الدراسة، والانتهاء إلى صياغة الاستبيان بشكله النهائي.

ب- الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

تم التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة، وذلك بتطبيقها بالطريقة التقليدية على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة تكونت من (٣٥) قاضي ومحامي، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق الاتساق؛ وذلك بحساب معاملات الارتباط باستخدام معادلة بيرسون Pearson Correlation بين الفقرات في كل مجال، والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وقد اتضح من النتائج أن قيم معاملات الارتباط بين الفقرات والمجالات التي تضمنتها أداة الدراسة تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (0.01). فقد تراوحت قيم معاملات الارتباط التوافقي بين الفقرات والمجالات بين (٠.٤٠٩ –٠.٧١٥)، وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) مما يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات مجالات أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من الثبات لأداة الدراسة تم استخدام نتائج العينة الاستطلاعية، وتم إيجاد معاملات الثبات بالاعتماد على حساب معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha بطريقة حذف الفقرة Alpha if Item Deleted، وقد تبين من النتائج أن قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة قد تراوحت بين (٠.٨٧ – ٠.٩٢) وأنه في حالة الحذف للفقرات تكون معاملات الثبات للفقرات متساوية بشكل متقارب لمعامل الثبات كرونباخ ألفا الكلي لفقرات المجال إجمالاً، وهذا يؤكد أهمية كل فقرة من فقرات المجال، ويؤكد صدقها البنائي.

وبناءً على نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين، أمكن التأكد من أن أداة الدراسة الميدانية تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق والثبات وإمكانية تطبيقها على عينة الدراسة الأساسية، والوثوق من النتائج.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم معالجة بيانات الدراسة إحصائياً بعد الانتهاء من عملية تطبيق أداة الدراسة إلكترونياً وعبر الوسائط التواصلية للقضاة والمحامين من أفراد عينة الدراسة، وذلك بتخزينها كملف على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 20، حيث تم إجراء ترميز لمجالات وفقرات

أداة الدراسة. وللإجابة عن أسئلة، استخدمت بعض أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي (Descriptive Statistic and Analytical Statistic).

وتم تحديد درجة الاستجابة على فقرات أداة الدراسة وفقا لتدريج ليكرت (Likert Scale)، وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً، وحسب المستوى العام للعوامل الدافعة لارتكاب الجرائم في المجتمع الأردني، وتم تحديد مستوى الإجابة على المجالات والفقرات ضمن المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة للاتجاه العام للمجال، والفقرة إجمالاً إلى ثلاثة مستويات، وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للإجابة على المجالات وفقرات أداة الدراسة (أكثر من ٣.٦٨) فيكون مستوى الإجابة مرتفعاً، وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للإجابة ضمن الفترة (٢.٣٤-٣.٥٦) فان مستوى الإجابة متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي للإجابة ضمن الفئة (١- ٢.٣٣) فيكون مستوى الإجابة منخفضاً.

نتائج الدراسة:

تستعرض الدراسة في هذا الجزء الإجابة عن أسئلة الدراسة، وبالشكل الآتي:

السؤال الأول: ما الاتجاه العام لأنماط الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (٢٠١١-٢٠٢١م)؟

للإجابة عن السؤال؛ تم أولاً تتبع تطور الأعداد الكلية للجرائم الجنائية التي تم ارتكابها من قبل اللاجئين والمقيمين، وتحديد اتجاهها العام في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)؛ والتي تضمنت: الجرائم الخاصة بالسرقة الجنائية، والجرائم المتعلقة بهتك العرض، والجرائم المتعلقة بالإيذاء البليغ، وجرائم الرشوة، وما يتعلق بجرائم التزوير الجنائي، وجرائم الشروع بالقتل، وجرائم الخطف، والجرائم الخاصة بتزييف النقود، وجرائم الاتفاق الجنائي، وما يتعلق بجرائم القتل العمد، والإجهاض، وكذلك جرائم الضرب المفضي للموت، وأخيراً جرائم الاختلاس. وتم ثانياً حساب معدل تغيرها النسبي، وأخيراً تحديد نمط الجريمة خلال فترة الدراسة.

أولاً- تطور أعداد الجرائم الجنائية وتغيرها النسبي في الفترة (٢٠١١-٢٠١١):

يوضح الجدول (١) تطور أعداد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين وتغيرها النسبي في الفترة ٢٠١١-٢٠٢١. كما يوضح الشكل (١) الاتجاه العام لتطور أعدادها.

جدول (١) أعداد الجرائم الجنائية ومعدل تغيرها النسبي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١ م)

السنة	عدد الجرائم	(%) من المجموع العام	معدل التغير النسبي (%)
٢٠١١	839	8.51	-
2012	909	9.22	8.34
2013	1031	10.46	13.42
2014	1135	11.52	10.09

السنة	عدد الجرائم	(%) من المجموع العام	معدل التغير النسبي (%)
2015	1157	11.74	1.94
2016	912	9.25	-21.18
2017	965	9.79	5.81
2018	816	8.28	-15.44
2019	726	7.37	-11.03
2020	741	7.52	2.07
2021	624	6.33	-15.79
المجموع	**9855**	**100**	–

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي للسنوات (٢٠١١-٢٠٢١).

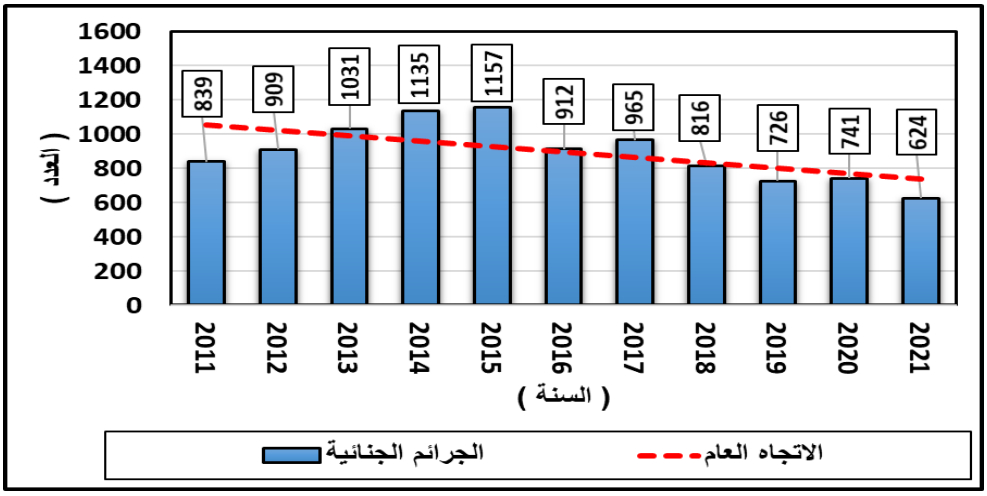

شكل (١) الاتجاه العام للجرائم الجنائية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١ م)

يتضح من الجدول (١) والشكل (١) التباين في الأعداد الكلية للجرائم الجنائية السنوية التي تم ارتكابها من قبل اللاجئين والمقيمين في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، مع وجود اتجاه عام نحو الانخفاض في أعدادها، حيث شهد عامي (٢٠١٥) و(٢٠١٤) أكبر عدد لارتكاب الجرائم الجنائية بواقع (١١٥٧) و(١١٣٥) جريمة على الترتيب، بينما شهدت الأعوام (٢٠٢١) و(٢٠١٩) و(٢٠٢٠) أقل عدد لها بواقع (٦٢٤) و(٧٢٦) و(٧٤١) جريمة على الترتيب، أما بالنسبة لتغيرها النسبي، فقد بلغ أعلى تغير نسبي لها بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بواقع (-٢١.١٨ %) وأقل تغير نسبي بين عامي (٢٠١٩) و(٢٠٢٠) بواقع (٢.٠٧ %).

ويوضح الجدول (2) تطور أنماط الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية حسب النمط في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١).

جدول (٢) أنماط الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل اللاجئين
والمقيمين في المملكة للفترة (٢٠١١ - ٢٠٢١)

نمط الجريمة	السنة											
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
السرقة الجنائية	416	504	495	540	650	453	490	417	333	386	309	4993
هتك العرض	77	102	127	97	131	136	171	151	160	128	122	1402
الإيذاء البليغ	92	105	110	142	110	102	101	93	90	81	65	1091
الرشوة	29	35	57	111	91	65	45	44	47	26	15	565
التزوير الجنائي	44	39	82	96	69	47	55	29	21	25	27	534
الشروع بالقتل	48	48	58	50	46	41	27	22	19	35	30	424
الخطف	21	19	27	35	24	30	22	20	24	17	17	256
تزييف النقد	30	30	17	14	9	6	19	12	15	20	14	186
الاتفاق الجنائي	69	7	29	25	7	7	10	11	2	1	3	171
القتل العمد/القصد	10	14	21	19	13	17	18	11	11	13	11	158
الإجهاض	3	2	5	2	2	7	4	6	2	9	9	51
الضرب المفضي للموت	0	1	1	0	4	1	1	0	2	0	2	12
الاختلاس	0	3	2	4	1	0	2	0	0	0	0	12
المجموع	839	909	1031	1135	1157	912	965	816	726	741	624	9855

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات (٢٠١١-٢٠٢١).

يتضح من الجدول (2) أن العدد الإجمالي لجرائم السرقة الجنائية السنوية المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين في المملكة في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١) قد بلغ نحو (٤٩٩٣) جريمة، ووجود اتجاه عام نحو الانخفاض في أعدادها، حيث شهد عامي (٢٠١٥) و(٢٠١٤) أكبر عدد لجرائم السرقة الجنائية بواقع (٦٥٠) و(٥٤٠) جريمة على الترتيب، بينما شهدت الأعوام (٢٠٢١) و(٢٠١٩) و(٢٠٢٠) أقل عدد لها بواقع (٣٠٩) و(٣٣٣) و(٣٨٦) جريمة على الترتيب. وبلغ العدد الإجمالي السنوي لجرائم هتك العرض نحو (١٤٠٢) جريمة، مع وجود اتجاه عام نحو الارتفاع في أعدادها، أما عدد جرائم الإيذاء البليغ السنوي فقد بلغت نحو (١٠٩١) جريمة، مع وجود اتجاه نحو الانخفاض في أعدادها، وتبين من النتائج أن العدد الإجمالي لجرائم الرشوة السنوية قد بلغ نحو (٥٦٥) جريمة، مع وجود اتجاه نحو الانخفاض في أعدادها، وبالنسبة لجرائم التزوير الجنائي فقد بلغت نحو (٥٣٤) جريمة، مع وجود اتجاه نحو الانخفاض في أعدادها. كما تبين من النتائج أن العدد الإجمالي لجرائم الشروع في القتل السنوية قد بلغت نحو (٤٢٤) جريمة، مع وجود اتجاه نحو الانخفاض في أعدادها، وبالنسبة لجرائم الخطف فقد بلغ عددها نحو (٢٥٦)

جريمة، مع وجود اتجاه نحو الانخفاض في أعداد ارتكابها السنوي، أما جرائم تزييف النقد فقد بلغت نحو (١٨٦) جريمة، واتضح من النتائج وجود اتجاه نحو الارتفاع في أعداد ارتكابها السنوي، وبلغ العدد الإجمالي لجرائم الاتفاق الجنائي نحو (١٧٠) جريمة، ولجرائم القتل العمد نحو (١٥٨) جريمة، مع وجود اتجاه نحو الانخفاض في أعداد ارتكابها السنوي.

ثانياً: أعداد الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين وتغيرها النسبي في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١م)

يوضح الجدول (3) تطور أعداد الجرائم الجنحوية وتغيرها النسبي في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١م).

جدول (٣) أعداد الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين ومعدل تغيرها النسبي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١ م)

السنة	عدد الجرائم	(%) من المجموع العام	معدل التغير النسبي (%)
٢٠١١	2016	8.25	-
2012	2227	9.11	10.47
2013	2436	9.96	9.38
2014	2589	10.59	6.28
2015	2383	9.75	-7.96
2016	2202	9.01	-7.60
2017	2022	8.27	-8.17
2018	2052	8.39	1.48
2019	2214	9.06	7.89
2020	2192	8.97	-0.99
2021	2114	8.65	-3.56
المجموع	24447	100	–

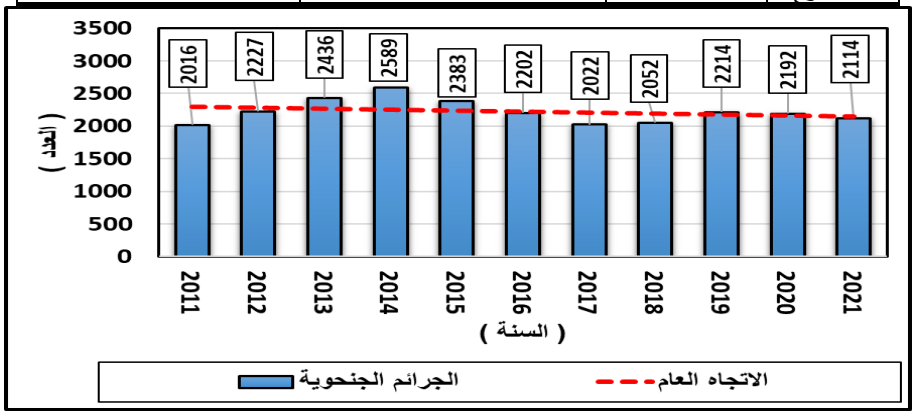

شكل (٢) الاتجاه العام للجرائم الجنحوية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١م)

يتضح من الجدول (٣) التباين في أعداد الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين في الأردن في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، مع وجود اتجاه نحو الانخفاض الطفيف في أعدادها، حيث شهدت الأعوام (٢٠١٣) و(٢٠١٤) و(٢٠١٥) أكبر عدد من الجرائم الجنحوية بواقع (٢٤٦٣) و(٢٥٨٩) و(٢٣٨٣) جريمة على الترتيب، بينما شهدت الأعوام (٢٠١٧) و(٢٠١٨) أقل عدد لها بواقع (٢٠٢٢) و(٢٠٥٢) جريمة على الترتيب، أما بالنسبة لتغيرها النسبي، فقد بلغ أعلى تغير نسبي لها بين عامي (٢٠١١) و(٢٠١٢) بواقع (١٠.٤٧ %) وأقل تغير نسبي بين عامي (٢٠١٩) و(٢٠٢٠) بواقع (٠.٩٩- %).

ويوضح الجدول (٤) تطور أنماط الجرائم الجنحوية حسب النمط في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١).

جدول (٤) تطور أعداد الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين حسب نمط الجريمة للفترة (٢٠١١ - ٢٠٢١)

نمط الجريمة	السنة											
	2011	2012	201	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
السرقة الجنحوية	1424	1527	1672	1647	1475	1412	1205	1180	1360	1300	1231	15433
الاحتيال	269	281	302	359	398	316	361	389	359	411	459	3904
المقاومة والاعتداء على الموظفين	109	159	188	240	218	235	210	199	174	193	173	2098
إطلاق العيارات النارية	69	81	92	153	112	92	84	98	111	95	90	1077
الشروع بالسرقة	96	76	81	71	85	45	56	56	80	69	50	765
جرائم البغاء والزنا	33	80	78	73	62	61	69	67	58	63	46	690
مخالفة قانون الآثار	9	21	21	41	31	37	33	61	70	57	63	444
المقامرة	7	2	2	5	2	4	4	2	2	4	2	36
المجموع	2016	2227	2436	2589	2383	2202	2022	2052	2214	2192	2114	24447

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات (٢٠١١-٢٠٢١).

يتضح من الجدول (٤) أن العدد الإجمالي لجرائم السرقة الجنحوية المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١) نحو (١٥٤٣٣) جريمة، مع وجود اتجاه عام نحو الانخفاض في أعدادها، أما جرائم الاحتيال فقد بلغت نحو (٣٩٠٤) جريمة، مع وجود اتجاه عام نحو الارتفاع في أعدادها، وبالنسبة لجرائم المقاومة والاعتداء على الموظفين فقد بلغت نحو (٢٠٩٨) جريمة، مع وجود اتجاه عام نحو الارتفاع في أعدادها، وبالنسبة لجرائم اطلاق العيارات النارية فقد بلغت نحو (1077) جريمة، مع وجود اتجاه عام نحو ارتفاع في

أعدادها، وبلغ العدد الإجمالي لجرائم الشروع بالسرقة نحو (٧٦٥) جريمة، ووجود اتجاه نحو الانخفاض في أعدادها، واتضح من النتائج بالنسبة لجرائم البغاء والزنا أن عددها الإجمالي قد بلغ نحو (٧٩٦) جريمة، مع وجود اتجاه عام نحو الانخفاض الطفيف في أعدادها، وبلغ العدد الإجمالي لجرائم مخالفة قانون الآثار نحو (٤٤٤) جريمة، مع وجود اتجاه نحو الارتفاع في أعدادها، أما جرائم المقامرة فبلغ عددها الإجمالي (٣٦) جريمة، مع وجود اتجاه عام نحو الانخفاض في أعدادها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما العوامل الدافعة لارتكاب الجرائم من قبل اللاجئين والمقيمين وتعدد أنماطها من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم حصر إجابات أفراد عينة الدراسة من القضاة والمحامين نحو العوامل الدافعة لارتكاب اللاجئين والمقيمين للجرائم في المجتمع الأردني وتعدد أنماطها، علماً بأن أداة الدراسة قد تضمنت على (٣) مجالات رئيسة تقيس العوامل الاقتصادية و"الاجتماعية والثقافية" والعوامل المتعلقة بمكان الإقامة والسكن"، والجدول (٥) يوضح هذه النتائج.

الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب اللاجئين والمقيمين للجرائم في المجتمع الأردني

م	العوامل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	العوامل الاقتصادية	3.711	0.78	1	مرتفع
2	العوامل "الاجتماعية والثقافية"	3.405	0.71	2	متوسط
3	العوامل المتعلقة بمكان الإقامة والسكن	3.303	0.74	3	متوسط
	المستوى العام	**3.473**	**0.55**	**-**	**متوسط**

يتضح من النتائج في الجدول (٥) أن المستوى العام للعوامل المؤدية لارتكاب اللاجئين والمقيمين للجرائم قد جاءت بمستوى متوسط، فقد بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات العينة الدراسية (٣.٤٧٣)، بانحراف معياري (٠.٥٥). أما على مستوى الإجابة على المجالات الفرعية، فيظهر أن المجال الخاص بقياس العوامل الاقتصادية قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية، وبلغ المتوسط الحسابي العام للإستجابات على هذا المجال (٣.٧١١) بانحراف معياري (٠.٧٨) وبمستوى مرتفع، وجاء في الترتيب الثاني العوامل الاجتماعية والثقافية وبلغ المتوسط الحسابي (٣.٤٠٥) بانحراف معياري (٠.٧١) وبمستوى متوسط، وفي الترتيب الثالث والأخير العوامل المتعلقة بمكان الإقامة والسكن وبلغ المتوسط الحسابي (٣.٣٠٣) بانحراف معياري (٠.٧٤) وبمستوى متوسط.

مناقشة النتائج:

أولاً- إتضح من نتائج الدراسة وجود تباين في أعداد الجرائم الجنائية والجنحوية وفقاً لنمط الجريمة المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين في الأردن في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١م)، مع وجود اتجاه نحو الانخفاض في عدد الجرائم الجنائية والجنحوية، وبالرغم من هذا الانخفاض في أعدادها خلال فترة الدراسة، إلا أنها ما تزال تشكل خطورة كبيرة على الأوضاع الأمنية في المملكة، إذ أن أعدادها كبيرة نسبياً مقارنة بأعداد اللاجئين والمقيمين في المملكة، ويمكن تفسير انخفاض أعداد الجرائم بناءً على التباين في أعداد المهاجرين واللاجئين في المملكة، واستقرار أوضاعهم المعيشية والاقتصادية، والمساعدات التي يتلقونها من الهيئات الدولية، والرعاية التي توليها الحكومة الأردنية لهم، وتفسر الدراسة ارتكاب هذه الجرائم وفقا للتفسيرات النظرية بسبب عدم قدرتهم على التكيف مع الأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع، وكذلك بسبب عدم قدرتهم على الحصول على فرصة عمل مناسبة تساعدهم على الاستقرار، مما ينعكس سلبياً على سلوكهم، وفي هذا الخصوص تفسر الدراسة هذه النتائج وفقا لنظرية الإحباط التي أكدت على أن الإحباط والحرمان يعمل على استثارة النزعة إلى ارتكاب الجرائم وخاصة جرائم السرقة والتزوير والاعتداء على الآخرين؛ للتعويض عن الفشل في تحقيق الأهداف. واتضح كذلك أن اللاجئين والمقيمين يرتكبون معظم أنماط الجرائم ولا تقتصر جرائمهم على نمط معين، الأمر الذي يزيد من تفاقم المشكلات والتحديات الأمنية التي تواجه الجهات الأمنية في المملكة، والتي أصبحت من أهم مصادر التهديد الأمني للمجتمع الأردني، حيث أصبح ارتكاب الجرائم من قبل اللاجئين والمهاجرين للمملكة ظاهرة أساسية مصاحبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تشهدها الأردن. حيث أظهرت النتائج بأن من أكثر الجرائم انتشارا وحسب أهميتها النسبية، تتمثل في: جرائم السرقة، وجرائم هتك العرض، وجرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات، وجرائم الاتجار بالأسلحة النارية، وجرائم السطو المسلح. وتفسر الدراسة ارتكاب هذه الجرائم وفقاً إلى الواقع المعاش للعمالة الوافدة في المملكة، حيث يلاحظ أن معظمهم يعمل ضمن الأعمال قليلة الأجر، والتي توصف بأنها أعمال تكميلية وليست إحلاليه لسد النقص في بعض الأعمال المطلوبة في سوق العمل. وبالنسبة للواقع المعيشي للمقيمين يلاحظ أن معظمهم يعاني من جملة من المشكلات، والتي تتمثل في العيش في الأحياء المهمشة والفقيرة، والمساكن الضيقة، والمعاناة من المشكلات والضغوط التي يمارسها أصحاب العمل، وتدني مستوى الدخل. إن الظروف السابقة قد تنتج بؤر ساخنة للجريمة بكافة أنماطها، فقد أظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن مديرية الأمن العام، أن جرائم المقيمين من العمالة الوافدة في المملكة تشهد زيادة

كبيرة في أعدادها بسبب زيادة المشكلات والضغوط التي تتعرض لها. وقد جاءت نتائج الدراسة متوافقة جزئياً مع نتائج البعض من الدراسات السابقة، مثل دراسة (الدوحاني، ٢٠١٧) ودراسة (الشياب، ٢٠١٦).

ثانياً: أظهرت النتائج أن المستوى العام للعوامل المؤدية لارتكاب اللاجئين والمقيمين للجرائم من وجهة نظر القضاة والمحامين قد جاء متوسطاً بمتوسط حسابي (٣.٤٧٣) أما على مستوى المجالات الفرعية، فيظهر أن العوامل الاقتصادية قد حققت الترتيب الأول، بمتوسط حسابي (٣.٧١١) وبمستوى مرتفع، وتبين من النتائج على مستوى الفقرات أن من أهم العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب الجريمة تتمثل في المعاناة من الفقر والبطالة، وزيادة احتياجات الأسر للطعام والشراب والمسكن، وكذلك الضغوط الاقتصادية الفجائية التي تتعرض لها الكثير من أسر اللاجئين والمقيمين وتبين من النتائج أن من أهم العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية لارتكاب اللاجئين والمقيمين للجرائم في المجتمع الأردني تتمثل في زيادة حالات تعاطي المخدرات والحبوب المخدرة بين أوساط اللاجئين والمقيمين، واستغلال البعض للظروف الاجتماعية السيئة لأسرهم. وفي الترتيب الثالث والأخير العوامل المتعلقة بمكان الإقامة والسكن بمتوسط حسابي (٣.٣٠٣) وبمستوى متوسط. وأن من أهمها اضطرار اللاجئين والمقيمين إلى مصادقة أصحاب السوابق ومعتادي الإجرام ضمن أماكن إقامتهم، وفي اضطرارهم الإقامة ضمن اسر جماعية كبيرة.

وتفسر الدراسة هذه النتائج وفقا لنظرية الصراع الثقافي والثقافات السائدة للاجئين والمقيمين من الذين قدموا للعمل؛ فمن الغالب أن يحمل هؤلاء أنماط معينة من الثقافة تصطدم مع قواعد السلوك الثقافي في المجتمع؛ والتي قد تساهم في ارتكاب الجريمة. وتفسر الدراسة هذه النتائج أيضاً وفقاً لنظرية الضغوط العامة؛ وتبعا لهذه النظرية فإن الضغوط تدفع البعض إلى ارتكاب الجريمة، كما تفسر الدراسة هذه النتيجة وفقا لنظرية التعلم الاجتماعي حيث أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه من قبل جماعة الأصدقاء ومن البيئة المحيطة، عن طريق الاختلاط بالآخرين والمحاكاة والتقليد والتفاعل والاتصال خصوصاً في الجماعات الأولية، وقد جاءت النتائج متوافقة مع دراسة (الحجري، ٢٠١٧) ودراسة (الطراونة، ٢٠١٧) ودراسة مارتي وميكاو (Martti and Mikko, 2020).

التوصيات:

بالإشارة إلى نتائج الدِّراسة، توصي الدِّراسة بما يلي:

١- إيجاد حلول فاعلة للحد والوقاية من الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين يشترك فيها أصحاب القرار من القطاعات الأمنية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

٢- توعية أفراد المجتمع الأردني بالأنماط الرئيسة للجرائم التي يتم ارتكابها من قبل اللاجئين والمهاجرين والمقيمين من العمالة الوافدة في المجتمع الأردني وذلك للحيلولة لتفاقم مستوى ارتكاب الجريمة.

٣- تحقيق مقومات الأمن الاجتماعي والاقتصادي من خلال إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه اللاجئين والمقيمين من العمالة الوافدة في المجتمع الأردني.

المراجع

ابن أحمد، حسن بن إبراهيم (٢٠١٨): أسباب الوقوع في الجريمة لدى العمالة الوافدة، دراسة وصفيه على عينة من نزلاء السجون في السعودية، **مجلة البحوث الأمنية**، مجلد (٢٧)، العدد (٧١)، ص ص (٢١١–١٥٩) كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البداينة، ذياب والخريشه، رافع (٢٠١٣) **نظريات علم الجريمة**، المدخل والتقييم والتطبيقات، دار الفكر، عمان، الأردن.

حافظ، هنادي حسني (٢٠٢١) **التحديات التي تواجه اللاجئات السوريات في مخيم الزعتري من منظور النوع الاجتماعي**، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، فلسطين.

الحجري، سيف بن علي (٢٠١٧) **دور القيم الثقافية للعمالة الوافدة المنزلية على الأمن الأسري في سلطنة عُمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الحسن، محمد الحسن.(٢٠١٠). **النظريات الاجتماعية المتقدمة**.(ط٢). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الحوراني، محمد عبد الكريم (2007) **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. (ط١). دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٥) **التعداد العام للسكان في الأردن**، عمان، الأردن.

الدوحاني، عبد الحميد (٢٠١٧) **تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

الشياب، خالد عمر (٢٠١٦) **أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الطراونة، حكمت (٢٠١٧) تأثير **الهجرات القسرية المتلاحقة لمواطني دول الجوار على ارتفاع معدلات الجريمة في محافظة الزرقاء خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠١٥)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

العتيبي، راشد ناشي (٢٠١٧) **أنماط الجرائم المرتكبة من قبل السعوديين والوافدين وعلاقتها ببعض المتغيرات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العمرو، معن خليل (٢٠٠١). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

قرباع، محمد خير (٢٠١٩) **التحديات الأمنية التي تواجه الأردن في ظل أزمة اللجوء السوري، دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.

مديرية الأمن العام (٢٠٢٢) **التقرير الإحصائي الجنائي للجرائم في الأردن -٢٠٢٢م**، دائرة المعلومات الجنائية، عمان، الأردن.

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين(٢٠١٤) **اللاجئين في الأردن، مركز الدعم للاجئين وطالبي اللجوء**، عمان الأردن.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين(٢٠٢٠) **اللاجئين في الأردن**، الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.

المهيرات، راية مرزوق (٢٠١٧) **اللجوء السوري وأثره على الأمن المجتمعي: دراسة على الأخصائيين الاجتماعيين في مخيم الزعتري**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المواجدة، مراد والصرايرة، ولاء (٢٠١٦) تحليل سوسيولوجي للجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية للأوام (٢٠١٢-٢٠١٦)، **مجلة التربية**، المجلد (١) العدد (١٧٩)، ص ص ٤٩١-٤٥٦، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

الوريكات، عايد (٢٠١٣). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، الأردن.

وزارة العمل (٢٠٢٢) **مؤشرات سوق العمل الوطنية للأعوام ٢٠١١-٢٠٢١**، وحدة دراسات سوق العمل، عمان، الأردن.

Agnew, Robert and Brezina, Timothy and Wright, John Paul and Cullen, Francis, T.(2001). Strain Personality Traits and Delinquency: Extent General strain Theory. **Criminology**, 40,(1),P P 43-72.

Al-Duhani, Abdul Hamid (2017) **The impact of expatriate labor on the increasing crime rates in Omani society**, unpublished master thesis, Mutah University, Karak, Jordan

Al-Hassan, Mohammed Al-Hassan.(2010). **Advanced Sociological Theories: Dar Wael Publishing And Distribution**, Amman, Jordan.

Al-Mawajda, Murad and Saraira, Walaa (2016) Sociological Analysis of Crimes Committed by Syrian Refugees in The Hashemite Kingdom of Jordan During (2012-2016), **Journal of Education**, Vol. (1) no. (179), pp. 491-456, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.

Al-Muhairat, Raya Marzouk (2017) **Syrian asylum and its impact on Community Security: a study on social workers in Zaatari camp**, unpublished Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Otaibi, Rashid Nashi (2017) **Patterns of Crimes Committed by Saudis And Expatriates And Their Relationship to Some Variables**, Unpublished Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-wurikat, Ayed (2013). **Theories of criminology**, Dar Al-Shorouk publishing and distribution, Vol. 2, Amman, Jordan.

Bedaina, Thiab and khreisha, Rafi (2013) **Theories of Criminology, Entrance, Evaluation and Applications**, Dar Al-Fikr, Amman, Jordan.

Berkowitz, Leonard (1980) , **A survey Of Social Psychology**, 2 End Edition , Holt Rinehart And Winston , New York , p 307.

Ce'sarAlonso-Borrego & Pablo Va'zquez (2010) **Does Immigration Cause Crime? Evidence from Spain**, American Law and Economics Review, doi: 10.1093/aler/ahr019, Published by Oxford University Press on behalf of the American Law Economics Association.

Charlotte Gill, John M. MacDonald, John R. Hipp (2016) The effects of immigrant concentration on changes in neighborhood crime rates in the City of Los Angeles., **Journal of Quantitative Criminology** 2013 29(2): 191-215.

Department of Statistics (2015) **General Census of Population in Jordan**, Amman, Jordan.

Hafez, henadi Hosni (2021) **Challenges Facing Syrian Refugee Women in Zaatari Camp From A Gender Perspective**, Dar Al-Jundi publishing and distribution, Jerusalem, Palestine.

Hajri, Saif Bin Ali (2017) **The Role of Cultural Values of Domestic Migrant Workers on Family Security in The Sultanate of Oman,** Unpublished Master Thesis, Mutah University, Karak, Jordan.

Hourani, Mohammed Abdul Karim (2007) **Contemporary Theory in Sociology**. Majdalawi publishing and distribution house, Amman.

Ibn Ahmad, Hassan bin Ibrahim (2018) The Causes of Falling into Crime Among Expatriate Workers, A Descriptive Study On A Sample Of Prison Inmates In Saudi Arabia, **Journal of Security Research**, Vol. (27), No. (71), pp. (211-159) King Fahd Security College, Riyadh, Saudi Arabia.

Jingying, I, Michael T. Lighta, H., and Jason P. Robey (2019) **Comparing crime rates between undocumented immigrants, legal immigrants**, and native-born US citizens in Texas, Public Policy 13, 6, 285–322, USA.

Lynch, J., & Simon, R. (2007). Comparative assessment of criminal involvement among immigrants and natives across Seven Nations. In J. Freilich & G. Newman (Eds.), **Crime and immigration** (pp. 273-290). Burlington: Ashgate.

Machin, S., Brian Bell, Francesco Fasani, (2014) **Crime and immigration: evidence from large immigrant waves**, The Review of Economics and Statistics, 95 (4). pp. 1278-1290. ISSN 0034-6535 DOI: 10.1162/REST_a_00337, UK.

Martinez R Jr, Stowell JI, Lee MT (2010) Immigration and crime in era of transformation: a longitudinal analysis of homicides in San Diego neighborhood, 1980-2000. **Criminology** 48:797-830

Martinez R. (2008). Immigration, crime and recidivism: Editorial introduction. **Criminology and Public Policy**, 7(1), 53-58.

Martti L., and Mikko A., (2020) Immigrant crime in Norway and Finland, **Journal of Scandinavian Studies in Criminology and Crime Prevention**, Volume 15, 2020- Issue 2.

Mears, D. P. (2001). Immigration-Crime Nexus: Towards an Analytic Framework for Assessing and Guiding Theory, Research and Policy, "**Sociological Perspectives**, 44, 1-19.

Merton. R (1961) Social **Theory And Social Structure** .Free Press, ppb-160, New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Ministry of Labor (2022) **National Labor Market Indicators for The Years 2011-2021**, labor market studies unit, Amman, Jordan.

Public Security Directorate (2022) **Criminal Statistical Report of Crimes in Jordan-2022**, Criminal Information Department, Amman, Jordan.

Qubaa, Mohammed Khair (2019) **Security Challenges Facing Jordan in Light of The Syrian Refugee Crisis**, Dar Al-Hamid publishing and distribution, Amman, Jordan.

Rattner, A. (2007). Crime and Russian immigration: Socialization or importation? The Israeli case. In J.Freilich & G. Newman (Eds.), **Crime and immigration** (pp. 165-178). Burlington: Ashgate.

Sellin , Thorsten (1938) Culture **Conflict and Crime, Social Science** Research Council, Bulletin 41, New York. USA.

Shayab, Khaled Omar (2016) **Patterns of Crime Among Syrian Refugees In Jordanian Society**, unpublished PhD thesis, Mutah University, Karak, Jordan.

Siegel, D., & Bovenkerk, F. (2007). Crime and manipulation of identity among Russian-speaking immigrants in the Netherlands. In J.Freilich & G. Newman (Eds.), **Crime and immigration** (pp. 251-272). Burlington: Ashgate.

Siegel, Larry. J.(2003).**Criminology**. 8thEd. Wadsworth, Thomson learning: Canada.

Sikich, Keri W.& Simon, Rira J (2007). Public Attitudes toward Immigrants and Immigration Policies across Seven Nations, **International Migration Review**, Volume 41, Issue 4, pages 956-962.

Spenkuch, L (2019) Understanding the Impact of Immigration on Crime, **American Law and Economics Review** Vol. 16, No. 1 (Spring 2019), pp. 177-219, Published By: Oxford University Press.

Stowell, Jacon I. and Ramio Martinez, Jr. (2007) "Displaced, Dispossessed, or Lawless? Examining the Link between Ethnicity, Immigration, and Violence." **Journal of Aggression and Violent Behavior** 12:564-581.

Suthelerland, Edwin. (1927). "**Is There Undue Crime Among Immigrants?"** National Conference of Social Work Annual Session.

Tarawneh, Hikmat (2017) **The Impact of Successive Forced Migrations of Citizens of Neighboring Countries on The Rise in Crime Rates in Zarqa Governorate during the Period (2010-2015)**, unpublished PhD thesis, Mutah University, Karak, Jordan.

UNHCR (2020) **Refugees in Jordan**, Support Center for Refugees and asylum seekers, Amman Jordan.